

Artical History

Received/ Geliş
01.11.2019

Accepted/ Kabul
15.11.2019

Available Online/yayınlanma
30.11.2019.

THE IMPACT OF E.GOVERNMENT ON FIGHTING
ADMINISTRATIVE CORRUPTION IN SAUDI ARABIA IS A
MODEL

أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مكافحة الفساد الإداري

المملكة العربية السعودية نموذجاً

د. حمزه عبدالله عبدالرحمن يحيى - أستاذ مساعد

جامعة الجوف

Hamza Abdallah Abdalrhman Yahya

Assistant Professor

Jouf University

الملخص

هدفت الدراسة الى معرفة أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مكافحة الفساد الإداري في المملكة العربية السعودية . استخدم الباحث المنهج الوصفي والتاريخي . نبعت أهمية الدراسة من أهمية الموضوع حيث تساهم الدراسة في إبراز دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري. تمثلت مشكلة الدراسة في أن العولمة فرضت على المؤسسات أن تستخدم التكنولوجيا في معاملاتها بغرض تقليل الفساد في المؤسسات الحكومية واجراء العمليات في هذه المؤسسات بيسر وسهولة وتمكين المواطن من الحصول على المعلومات في وقت وجيز وبشفافية. ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن تطبيق الحكومة الإلكترونية يساهم مساهمة كبيرة في مكافحة الفساد الإداري .

الكلمات المفتاحية : الحكومة الإلكترونية ، الفساد الإداري ، العولمة ، المؤسسات الحكومية .

Abstract

The study aimed to know the impact of e-government on fighting administrative corruption in Saudi Arabia, the research adopted descriptive and historical approach. The importance of the study stems from the importance of the subject where the study. The research problem comes from the role of e-government in combating administrative corruption contributes to the fact that globalization has forced institutions to use technology in their transactions in order to reduce corruption in government institutions and conduct operations in these institutions easily and easily and enable citizens to obtain information in a short and transparent time. The study findings showed that the implementation of e-governance contributes significantly to the fight against administrative corruption.

Key words: E-government, administrative corruption, globalization, government institutions.

المقدمة :

يتميز العصر الحالي بعصر المعلومات ، مثلما تميزت عصور أخرى بحسب العامل الأكثر تأثيراً في نموها ، فكان العصر البرونزي والعصر الزراعي والصناعي وعصر المعلومات ، فإن عصرنا هذا تأخذ المعلومات مكان الصدارة ، اذ تعتمد كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على المعلومات ، دفع انتشار تقنية الاتصال والمعلومات الحكومات الى التفكير بتحويل معاملاتها تقنياً الى ما يسمى بالحكومة الالكترونية وهذا التحويل يمثل تحدياً للحكومات ويحتاج الى جهود وتنظيم وتخطيط لتحقيقه ، وتعتبر الحكومة الالكترونية أسلوباً جديداً يستطيع من خلاله الإدارة الحكومية الحد من الفساد الإداري واتخاذ القرارات وتبادل المعلومات والبيانات وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطن وبين قطاعات الأعمال المختلفة بسرعة ودقة وجودة عالية وبأقل تكلفة ممكنة عبر شبكة الأنترنت مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتناولة في أي زمان وأي مكان .

مشكلة الدراسة :

تمثلت مشكلة الدراسة في أن العولمة فرضت على المؤسسات أن تستخدم التكنولوجيا في معاملاتها بغرض تقليل الفساد في المؤسسات الحكومية واجراء العمليات في هذه المؤسسات بيسر وسهولة وتمكين المواطن من الحصول على المعلومات في وقت وجيز وبشفافية ، ولقد تعرف الباحث على مشكلة الدراسة من خلال الاطلاع على العديد

من البحوث والدراسات السابقة لذا فإن الغرض من هذه الدراسة هو أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مكافحة الفساد الإداري في المملكة العربية السعودية تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل التالي : هل يوجد أثر أثر لتطبيق الحكومة الإلكترونية على مكافحة الفساد الإداري .

أهمية الدراسة : تستمد الدراسة أهميتها من جانبين هما:

الأهمية النظرية: تسعى هذه الدراسة إلى تقديم بعد معرفي في أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مكافحة الفساد الإداري، كما تسعى الدراسة إلى تعزيز المكتبة العربية بمعرفة جديدة والتي قد تحظى باهتمام الباحثين في المستقبل للانطلاق نحو المزيد من الدراسات الجديدة حول هذا الموضوع.

الأهمية التطبيقية : تكمن الأهمية التطبيقية للدراسة الحالية من خلال إبراز أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مكافحة الفساد الإداري في المملكة العربية السعودية ومن المتوقع أن تفيد نتائج وتوصيات الدراسة متخذي القرار.

أهداف الدراسة : هدفت الدراسة الى معرفة أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مكافحة الفساد الإداري في المملكة العربية السعودية ، ومعرفة الفوائد الأخرى للحكومة الإلكترونية والفساد الإداري وأنواعه وكيفية الحد منه في ظل تطبيق الحكومة الإلكترونية .

منهج الدراسة : استخدم الباحث المنهج الوصفي والتاريخي لإجراء هذه الدراسة .

المحور الأول : الحكومة الإلكترونية

1-1- تعريف الحكومة الإلكترونية

الحكومة بشكل عام هي نوع من الكيانات التنظيمية التي تعمل على إدارة شؤون البلاد وكذلك اتخاذ القرارات سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو العسكري أو الأمني كما تعمل على تنمية المجتمع وزيادة الناتج والمحافظة على العلاقات الخارجية وتنميتها.

أما الحكومة الإلكترونية فيقصد بها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعمل على تحسين الأداء الحكومي في ظل المفهوم المعروف للحكومة، مما يساعد على التخلص من الروتين الحكومي والبيروقراطية وهو ما يساعد على تقديم الخدمات الحكومية بشكل أسهل وأسرع وأقل في الجهد المبذول ، والحكومة الإلكترونية هي الجهة التي توفر الخدمات الحكومية للمواطنين بوسائل الكترونية (العبود ، 2005) ، كما يمكن تعريف الحكومة الإلكترونية على إنها كافة المعاملات والخدمات الحكومية المقدمة للمواطن أو قطاعات الأعمال من خلال شبكات المعلومات وقواعد البيانات باستخدام وسائل الاتصال الحديثة بما يدعم كفاية وفعالية الأداء الحكومي في إطار التفاعل بين طالب الخدمة ومقدمها مع ضمان السرية والأمن المعلوماتي (نورة ، 2008) ، والحكومة الإلكترونية تعني تقديم الأعمال الإدارية الحكومية بصيغة الكترونية تقنية من خلال ربط إدارات الحكومة بعضها مع بعض وتقديم الخدمات والمعلومات وإنجاز الأعمال الحكومية بطرق الكترونية متاحة للكافة (المناعسة ، الزعبي 2013) ، ويمكن تعريف الحكومة الإلكترونية على أنها استخدام التكنولوجيا وتقنية المعلومات وتسخيرها لدعم الأعمال الحكومية (الخمايسة ، 2013) .

1-2- أهمية الحكومة الإلكترونية

ربما تتمثل الأهمية الأساسية للحكومة الإلكترونية أنها جاءت كنوع من العلاج لمشكلة الفساد والحد منها، فمن المعروف أن النهج الحكومي الحديث يعتمد على المسائلة والمرونة والحكم الصالح إلا أن انتشار الفساد كاد أن يقضي على ما يعرف بالحكم الصالح، فجاءت فكرة الحكومة الإلكترونية لعلاج ذلك والتلخيص منه من خلال التخلص من العلاقات المشبوهة وكذلك علانية المعلومات وتوفير التواصل مع صانعي القرار، إلى جانب أنها الوسيلة الأفضل لتطبيق فكرة المرونة حيث تعمل على توفير سبل للاتصال أكثر سرعة وأكثر مرونة، إلى جانب أنها توفر الشفافية المعلوماتية مما يجعل من عملية المسائلة عملية سهلة ومباشرة.

1-3- خصائص الحكومة الإلكترونية

- تجد كافة الخدمات الحكومية والمعلومات مجمعة في موقع الحكومة الإلكتروني.
- السرعة سواء في الإنجاز أو التنسيق بين الجهات أو الأقسام أو الدوائر الحكومية المختلفة.

- وجود نوع من الاتصال بشكل مستمر مع المواطنين.
- تعمل على توفير الخدمات المعلوماتية والخدمية للمواطنين.
- الاستغناء وبشكل كبير عن الاستخدامات الورقية في الأعمال الحكومية.
- المرونة والعمل على كسر الحواجز الجغرافية.

1-4- فوائد الحكومة الإلكترونية

زيادة الفعالية حيث يتم من خلال الحكومة الإلكترونية تنفيذ الأعمال بشكل أكثر سلاسة أو أكثر انسيابية، باستخدام الحكومة الإلكترونية يتم تخطي العديد من الخطوات الروتينية والبيروقراطية، إلى جانب سرعة نقل المعلومات من خلال قنوات الاتصال التي تستخدم شبكات الإنترنت العالمية أو الداخلية.

تحسين جودة الاتصالات الداخلية حيث أن استخدام تكنولوجيا الاتصالات الحديثة يجعل من عملية نقل المعلومات وبخاصة القيمة والحيوية منها عملية سريعة ودقيقة.

تقديم الخدمات بشكل أفضل والتي تتم من خلال الحواسيب أو الهواتف الذكية حتى في غير أوقات العمل الرسمية، وتوفير خدمات الرد الآلية مما يعمل على توفير الوقت كما يوفر في الوقت والجهد، إذ يحصل المستفيد على الخدمات دون الحاجة إلى التوجه إلى المكاتب أو الهيئات الحكومية.

الإعلام والترويج حيث تستطيع من خلال الحكومة الإلكترونية الإعلان عن إنجازات الحكومة أو أن تتصدر الحكومة الإلكترونية الخاصة بالدولة مما يجعله مؤشر على مدى التقدم والنمو، مما يجذب رؤوس الأموال والمستثمرين للاستثمار في الأسواق المحلية.

1-5- أهداف الحكومة الإلكترونية

- العمل على رفع مستوى الكفاءة والفعالية الخاصة بكافة العمليات التي تتم في مختلف القطاعات الحكومية ويتم ذلك من خلال العمل على رفع المستوى والقدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات، والعمل على تقليل الوقت الذي يستخدم لإتمام العمليات، الدقة في تنفيذ الأعمال.

- العمل على تقليل التكاليف الحكومية ويتم ذلك من خلال سهولة وسرعة انتقال المعلومات، والعمل على تقليل الإجراءات وبخاصة المكررة منها، والعمل على تنمية التبادل والتكامل بين الهيئات.

-زيادة رضا المستفيدين من الخدمات الحكومية ويتم ذلك من خلال تسهيل الإجراءات وتسريعها ودقة البيانات ومناسبتها.

-تحفيز ومساندة برامج التطوير ويتم ذلك عن طريق تسهيل الإجراءات والمعاملات، وتقليل التكاليف، وزيادة فرص العمل، والعمل على تحقيق نوعاً أكبر من التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص.

1-6- مراحل تنفيذ الحكومة الإلكترونية

تم تنفيذ أو تطبيق الحكومة الإلكترونية على عدد من المراحل تتمثل في:

المرحلة الأولى والتي فيها تم إدخال الحواسيب الإلكترونية إلى قطاعات العمل الحكومي مما ساعد في التسريع من العمل والتقليل من الاستخدامات الورقية.

المرحلة الثانية والتي بدأ فيها إتمام بعض الخدمات عن طريق نظم المعلومات الإدارية مثل دفع الفواتير باستخدام الهاتف.

المرحلة الثالثة وهي المرحلة الأبرز حيث تم استخدام الشبكة العنكبوتية وربطها بشكل مباشر مع القطاعات والمؤسسات الحكومية.

انتشرت الحكومة الإلكترونية بحيث أصبحت تغطي ما يقارب 90% من دول العالم المختلفة، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة من أوائل الدول التي طبقت مفهوم الحكومة الإلكترونية على مستوى العالم بشكل عام، أما على مستوى العالم العربي فتعتبر دبي أو الإمارات الأسبق في تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية، إلا أن باقي الدول العربية دخلت في مجال التطبيق حتى أن المملكة العربية السعودية حققت وفقاً لتقرير الأمم المتحدة لعام 2018 المركز 52 في تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية، وأما مدينة الرياض فقد كانت في المركز 30 على مؤشر تقييم بوابات البلدية للمدن .

1-7- مجالات الخدمات الحكومية

تتنوع الخدمات الإلكترونية، فبعضها يعكس ، سيادة الدولة مثل خدمات الضرائب والتوثيق واستخدام التراخيص والمستندات والبعض الآخر مثل البنية الأساسية الاجتماعية، وتشمل الخدمات التي تقدمها الدولة للجمهور المواطنين لإشباع حاجاتهم الأساسية مثل خدمات التعليم والصحة وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع، والبعض الآخر يقدم لرجال الأعمال والمستثمرين.

المحور الثاني : الفساد الإداري

2-1 مفهوم الفساد الإداري

الفساد ظاهرة خطيرة لذا يسمى "فيروس الاقتصاد" لما له من آثار سلبية ضارة وهدامة، فهو وباء ينخر كيان المجتمع، يقوض قيمه الأخلاقية، يعيق برامج التنمية، كما يخل بمبادئ العدالة والنزاهة والمساواة. ويرى العديد من الاقتصاديين أن الفساد مصطلح يعبر عن جرائم الاتجار بالوظيفة العامة أو الاعتداء على المال العام في شكل ظاهرة يعاني منها المجتمع، ويؤدي إلى تدهور الكفاءة وتراجع التنافسية الاقتصادية، وبالتالي تراجع حجم الاستثمار وما يتبعه من بطالة وتدن في الأجور مما يدفع مرة أخرى إلى مزيد من الفساد ضمن حلقة الفساد المفرغة. (يحياوي ، نسرين ، 2018)

الفساد الإداري ظاهرة عالمية تعاني منها معظم الدول المتقدمة والنامية ولكن بنسب متفاوتة ، فالفساد الإداري يخلق للدول مشاكل كبيرة ويفقدها الملايين سنوياً أن لم نقل يومياً ، فهذا تسعى جميع الدول الحد من هذه الظاهرة من خلال اتخاذ إجراءات تهدف من خلالها للحد من هذه الظاهرة (رضوان ، دوداح ، 2016) ، والفساد الإداري تصرفات تمارسه فئة من الموظفين الذين تتسع صلاحياتهم ويزداد نفوذهم فيميلون الى الاستعلاء والاستغلال (الجريش ، 2003) ، كما يمكن تعريف الفساد الإداري تلك السلوكيات المخالفة للأنظمة والقوانين النافذة التي تتعارض مع القيم والأخلاقيات المجتمعية والوظيفية لتحقيق مصالح مادية او معنوية على حساب المصلحة العامة وبشكل مقصود ومتعمد سواء ذلك بصورة سرية أو علنية (الضمور ، 2014) ، الفساد الإداري هو الإخلال بشرف الوظيفة ومهنتها وبالقيم والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص (العامري ، 2015) ، الفساد الإداري هو استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة () . كما عرفه صندوق النقد الدولي الفساد

الإداري بأنه (سوء استخدام السلطة العامة من أجل مكسب خاص يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي رشوة أو يطلبها ويستنجد بها أو يبتزها) (كيحل ، عزالدين ، 2009م)

2-2 مظاهر الفساد الإداري

معظم أشكال الفساد الإداري رغم تعددها هي أوجه لظاهرة واحدة تعبر عن ممارسات غير مشروعة خارجة عن القانون أهمها(حامد ، عمر سليمان عباس ، 2011م)

الرشوة: اتفاق بين موظف وطرف آخر تتضمن الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من اجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفة للأصول .

المحاباة والمحسوبية: تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل عائلة، منطقة ... الخ دون وجه استحقاق، وتفضيل جهة على أخرى في الخدمة للحصول على مصلحة معينة مما يخلق شعورا بالظلم والقهر. الواسطة: أي التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم استحقاق غيره للمنصب.

المال العام: أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة. الابتزاز: أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصرف بالفساد.

التزوير : يقصد به ان يستغل الشخص موقعه الوظيفي بسوء قصد أو لتسبب كسب غير مشروع وتسبب خسارة للدولة مثل تزوير الشهادات الجامعية (سلام ، 2015) .

المحور الثالث : واقع الحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية

1-3 نشأة الحكومة الإلكترونية في المملكة

بدأت المملكة العربية السعودية بالتحويل للتعاملات الإلكترونية الحكومية حيث خصصت عدة برامج ومبادرات لتحويل الحكومة إلى إلكترونية، وذلك بهدف رفع كفاءة الاقتصاد الوطني، وفي مطلع عام 1424هـ،

الموافق 2003م صدر أمر سامي يوافق على تولي وزارة المالية السعودية مهمة إنشاء برنامج للحكومة الإلكترونية، وإيكال زارة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية لوضع الخطط التطويرية وتنفيذها.

وفي عام 1426هـ، الموافق 2005م، أنشئ برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر) الذي يهدف إلى رفع كفاءة وإنتاجية القطاع الحكومي عن طريق تقديم خدمات إلكترونية سهلة وميسرة لجمهور المستفيدين من المواطنين والمقيمين والزوار وقطاع الأعمال. وبحسب المؤشرات العالمية فإن المملكة نجحت في التقدم في مجال التعاملات الإلكترونية الحكومية، حيث يذكر مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية لعام 2016م أن السعودية حصلت على المرتبة 39، فيما حصلت السعودية على المرتبة الخامسة حسب ما يشير إليه تقرير أكسنشر الاستشارية الصادر في عام 2014م.

وفي مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية لعام 2018م احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الخامسة عربياً و 52 عالمياً، وحقت الرياض المركز الـ30 عالمياً في مؤشر تقييم بوابات البلدية للمدن.

3-2- أبرز الخدمات الإلكترونية في المملكة العربية السعودية :

منصة أبشر

وهي منصة تجمع كافة الخدمات المتعلقة بوزارة الداخلية السعودية، مثل خدمات الجوازات، والأمن العام، والمرور، والأحوال المدنية، وغيرها.

منصة إيجار

وهي منصة إلكترونية تابعة لوزارة الإسكان السعودية، ومتخصصة بخدمات الإيجار تقدم حلولاً تكاملية لقطاع الإسكان التجاري.

السجل التجاري الإلكتروني

مكّنت وزارة التجارة والاستثمار (السعودية) الأفراد من استخراج سجلات تجارية إلكترونياً، دون الحاجة لمراجعة فروع الوزارة.

السحابة الإلكترونية الحكومية

وهي سحابة تقدم للقطاعات الحكومية خدمات جاهزة، من ناحية البنية التحتية أو منصات التكامل والربط البيئي أو التطبيقات الوطنية المشتركة.

المحور الرابع : الحكومة الالكترونية و مواجهة الفساد الاداري

تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اداة للمساءلة المباشرة ، ففي دراسة تحليلية لظاهرة الفساد صدرت سنة 2010

للباحثين مارثا واورتيقا Martha and Ortega شملت 187 دولة ودامت ست سنوات 2002 من الى 2008، والتي خلصت الى أن مبادرات الحكومة الإلكترونية في جميع الدول المدروسة خفضت الفساد ، واوصى الباحثين بضرورة تدعيم الوكالات الدولية وتعزيزها لمشاريع الحكومة الإلكترونية، فضلا عن الإجراءات الأخرى لمكافحة الفساد.

وحسب تقرير الامم المتحدة 2016 هناك علاقة قوية بين تطوير الحكومة الإلكترونية ومؤشر مدركات الفساد، فالبلدان ذات معدلات فساد عالية في الادارة العامة تسجل أداء سيئاً في تقديم خدمات الكترونية وتوفير بيانات حكومية مفتوحة.

لا يمكننا مقارنة الكيفية التي تتعامل بها الحكومة التقليدية مع المستثمر بنظيرتها الحكومة الالكترونية نظرا للتباين الكبير بينهما حيث توفر الحكومة الالكترونية جملة من الامتيازات اهمها :

-تسهيل عملية البدء في النشاط الاستثماري وتبسيط الإجراءات البيروقراطية الروتينية
-الشفافية والمساواة في الاتاحة الالكترونية للمعلومات الضرورية للمستثمرين مما يساعد على مكافحة الفساد(التعامل مع الحاسوب وليس الموظف

-ربح الوقت من خلال توفير الخدمات الحكومية الكترونيا خلال ال24 ساعة

-انخفاض تكاليف البدء وممارسة النشاط الاستثماري

-الحصول على المعلومات من مصدر واحد مما يخفف حالات عدم اليقين من صحة المعلومات

-يعطي الفرصة للمستثمرين للتواصل والتفاعل مع الهيئات الرسمية وتقديم الاستفسارات والاقتراحات والشكاوي من خلال الاتصال الإلكتروني الآني.

-الحكومة الإلكترونية لديها الكثير لتقدمه لبيئات العمل التقليدية، حيث يستطيع المسؤولين والمراقبين الوصول للسجلات

الرسمية الإلكترونية كبديل للسجلات الورقية مما يسهل استخراج البيانات وعمليات المراجعة والتحقيق لكشف أعمال الفساد.

كل هذه الامتيازات التي تقدمها الحكومة الإلكترونية للعميل تؤدي الى تحسين مناخ الاستثمار في الدولة وتجذبه اليها من خلال:

-زيادة فعالية الجهاز الاداري الحكومي من خلال تحسين ادائه وتعزيز شفافيته اضافة الى تفعيل المساءلة والرقابة الادارية على جميع المستويات

-تقليل تأثير العلاقات الشخصية على انجاز الأعمال وتقليص نسبة الاخطاء نظرا لسهولة النظام ودقته

-تساعد اتمتة العمليات الادارية الحكومية على الكشف المبكر لحالات الفساد

-تعزيز ثقة المستثمرين في المناخ الاستثماري السائد في البلد من خلال السمعة التي يكتسبها اقتصاد الدولة المطبقة للحكومة

الإلكترونية، حيث يلمس المستثمر فعالية الادارة الحكومية، شفافيته، سرعتها واعتمادها على مبدأ المساواة في التعامل مع المستثمرين من حيث الحصول على الائتمان، الحصول على المعلومات والبيانات، دفع الضرائب .

النتائج :

توصلت الدراسة الى النتائج التالية

- الحكومة الإلكترونية تحد من الفساد الاداري بكافة أشكاله (تسبب - اهمال - رشوة - محسوبية)
- ترشيد الانفاق الحكومي حيث يتم تخفيض عدد الموظفين
- توفير المعلومات الصحيحة والحديثة لدعم اتخاذ القرار
- تقديم خدمات متميزة للمواطنين ومؤسسات قطاع الأعمال في زمن قياسي .

- إتاحة المعلومات عن كافة القوانين واللوائح الحكومية للمواطنين
- تحقيق الشفافية من خلال إتاحة المعلومات بصورة متكافئة لكافة المؤسسات والمواطنين.

التوصيات :

- في ضوء ما تقدم من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن الباحث يوصي بالآتي:
- أهمية إتاحة المواقع الحكومية بجميع اللغات وتحديثها بشكل دوري .
- يوصي الباحث بمزيد من الدراسات حول هذا الموضوع، باستخدام أبعاد أخرى للمتغير المستقل
- ضرورة إعادة هيكلة الإجراءات الإدارية
- الاستعانة بالمستشارين في مجال الحكومة الإلكترونية

المراجع :

- العبود ، فهد بن ناصر (2005) . الحكومة الإلكترونية بين التخطيط والتنفيذ ،الرياض : مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية السلسلة الثانية (41) ص 48.
- نورة بنت ناصر (2008) . الخدمات الإلكترونية والأجهزة الحكومية ، الرياض : مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية السلسلة الثانية (47) ص 33.
- المناعسة ، أسامة احمد ، الزغيبي ، جلال مُجَّد (2013) . الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق ، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ص22.
- الخميايسة ، صدام (2013) . الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري ، عمان : عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، ص13.
- الجريش ، سليمان بن مُجَّد (2003) . الفساد الإداري وجرائم إساءة استعمال السلطة الوظيفية ، الرياض : فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية ، ص113.
- سلام ، صبحي (2015) . الفساد الإداري والمالي كظاهرة وأساليب علاجها ، عمان : دار امجد للنشر والتوزيع ، ص14.

- الضمور ، عدنان مُجَّد (2014). الفساد الإداري كأحد محددات العنف في المجتمع ، عمان : دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، ص 27.
- الظاهر ، نعيم إبراهيم (2013) . إدارة الفساد ، إربد : عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، ص 21.
- طالب ، علاء فرحان ، العامري ، علي حسين (2015) . استراتيجية محاربة الفساد الإداري ، عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع .
- عمر سليمان عباس حامد، الإفساد الإداري والمالي كظاهرة وأساليب علاجه، الندوة العلمية حول تفشي ظاهرة الفساد الإداري ووسائل مكافحتها ، جامعة الدول العربية، بيروت، 2011 ، ص 5
- يحيوي ، نسرين (2018م) ، الحكومة الإلكترونية كآلية للحد من الفساد الإداري وتشجيع الاستثمار في الجزائر ، العدد الأول ، ص 72 .
- رضوان ، دوداح (ديسمبر 2016م) ، الفساد الإداري مظهره وسبل معالجته ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، العدد 29 ، ص 157.
- كيحل ، عزالدين (سبتمبر 2009م) ، الفساد الإداري : مفهومه ومكافحته في التصوير الإسلامي ، مجلة الاجتهاد القضائي ، العدد الخامس .